



بنك الكويت الوطني
الربع الثالث من العام 2019
مؤتمر المستثمرين/المحللين
17 أكتوبر 2019



بنك الكويت الوطني
المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح في الربع الثالث من العام 2019

20 أكتوبر 2019

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الخميس الموافق 17 أكتوبر 2019 الساعة الثالثة من بعد الظهر بالتوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركين من البنك:

السيد/ جيم ميرفي – مدير عام المجموعة المالية

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين والإتصال المؤسسي

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانثيز

من المجموعة المالية هيرمس EFG Hermes

عامل البدالة:

اهلا ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للربع الثالث من العام 2019. سيتم تسجيل احداث هذا الاجتماع. وأود الآن أن اقدم لكم السيدة/ إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرمس (EFG HERMES)، تفضلي إلينا. أشكرك.

إلينا سانشيز:

مساء الخير أو صباح الخير. معكم إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرمس. اهلاً ومرحباً بكم جميعاً في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني عن الربع الثالث من العام 2019. ينضم إلينا اليوم مدير عام المجموعة المالية في بنك الكويت الوطني، السيد/ جيم ميرفي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والإتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً لكم.

شكرا إلينا على هذه المقدمة.

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج المالية للربع الثالث من العام 2019.

قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تتطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا". ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطلعية. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

وبعد الانتهاء من العرض المقدم من قبل فريق ادارة البنك، سوف نرحب بتلقي جميع أسئلتكم والرجاء التفضل بكتابة أسئلتكم في أي وقت أثناء المكالمة عبر منصة البث. كما يسعدنا متابعة الردود على اسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الالكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الالكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ جيم ميرفي، مدير عام المجموعة المالية في بنك الكويت الوطني، ليوافيكم بأبرز الملاحظات على نتائج البنك للربع الثالث والتسعة أشهر الأولى.

عمتم مساءً جميعاً واهلاً بكم. يسعدني ان اقتنص هذه الفرصة لاستعرض معكم نتائجنا المالية لفترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2019 .

لقد قمنا بالإعلان مؤخراً عن نتائجنا المالية وتسجيل أرباح بقيمة 302.2 مليون دينار كويتي عن فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2019 بنسبة نمو 10.9 في المائة مقارنة بنفس الفترة المماثلة من العام الماضي.

أما بالنسبة لصافي ربح الربع الثالث من العام فقد بلغ 93.1 مليون دينار كويتي مقابل 101.4 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام، أي بتراجع بلغت نسبته 8.2 في المائة على أساس ربع سنوي. إلا انه بالمقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ارتفع صافي ربح الربع الحالي بنسبة 7.6 في المائة .

وقبل التعمق أكثر في التفاصيل الخاصة بتلك النتائج، اود اولاً أن ألقى الضوء على أوضاع البيئة التشغيلية المحيطة منذ بداية العام الحالي حتى وقتنا الحاضر.

ظلت الأوضاع التشغيلية مواتية بصفة عامة، إلا انه على الرغم من توافر فرص الأعمال تزايدت المنافسة ايضاً وأصبح الحرص على التسعير من اهم المعالم السائدة في السوق. إلا أن التوجهات العامة للسوق تعد مشجعة وتشير أوضاع الفترة الحالية إلى استمرار الزخم الايجابي .

كما تواصلت الجهود الحثيئة لتنفيذ خطة التنمية الحكومية التي يتم تنفيذها على سنوات متعددة. وعلى الرغم من ان وتيرة اسناد المشاريع جاءت أقل من المتوقع منذ بداية العام، إلا أن توقعاتنا تتسم بالتفاؤل للفترة المتبقية من العام .

ومن ثم، فإن انعكاس زخم تنفيذ وترسية مشاريع خطة التنمية على القطاع المصرفي ستنمثل في أنشطة التمويل المباشر والتأثيرات المرتبطة بتنفيذ خطة التنمية مما سيساهم في استمرار توفير فرص واعدة لنمو الأعمال في المستقبل .

ونعود مجدداً إلى نتائجنا المالية واداننا خلال تلك الفترة المالية .

تمكننا من تسجيل نمواً جيداً على صعيد كافة عمليات المجموعة وخطوط الأعمال المختلفة سواء كان ذلك داخل الكويت او في عملياتنا الدولية في الخارج.

كما حافظ بنك بوبيان - البنك الاسلامي التابع للمجموعة على تحقيق معدلات نمو قوية. حيث بلغ صافي ربح بنك بوبيان 45.2 مليون دينار كويتي خلال التسعة أشهر الأولى من العام، بنمو بلغت نسبته 12.2 في المائة على أساس سنوي.

وعلى صعيد عملياتنا الخارجية، نجحنا في مواصلة تحقيق أداء مميزاً، وسوف ألقى الضوء لاحقاً خلال هذا الاستعراض على أهمية استراتيجتنا للتنوع والشمول في أعمالنا عند التطرق إلى مساهمة الفروع الخارجية المختلفة إلى أرباح المجموعة.

وبلغ الربح التشغيلي (قبل احتساب الضرائب والمخصصات) 451.0 مليون دينار كويتي، مسجلاً تراجعاً بلغت نسبته 1.9 % على أساس سنوي. حيث ارتفع إجمالي إيرادات التشغيل بنسبة 1.7 في المائة على أساس سنوي، في حين زادت تكاليف التشغيل بنسبة 9.8 في المائة على أساس سنوي.

لذا فإن النمو السنوي في صافي الربح بنسبة 10.9 في المائة كان مدفوعاً بصفة رئيسية بانخفاض تكلفة المخاطر، حيث بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان 101.3 مليون دينار كويتي مقابل 136.9 مليون دينار كويتي خلال نفس الفترة من العام الماضي .

أما على صعيد الأداء الفصلي، بلغ الربح التشغيلي (قبل احتساب الضرائب والمخصصات) للربع الثالث من العام الحالي 144.9 مليون دينار كويتي، أي أقل من الربح التشغيلي في الربع الثاني من العام 2019 فيما يعزى بصفة رئيسية لتراجع الإيرادات من غير الفائدة وارتفاع التكاليف. وقد جاء الربح التشغيلي البالغ 144.9 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام 2019 أقل من الربح التشغيلي البالغ 152.6 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام 2018، وذلك على خلفية تراجع نمو الإيرادات وارتفاع التكاليف مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

وقد بلغت إيرادات التشغيل للمجموعة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي 672.8 مليون دينار كويتي مقابل 661.8 مليون دينار كويتي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2018، أي بنمو بلغت نسبته 1.7 في المائة على أساس سنوي.

ويعزى نمو الإيرادات التشغيلية على أساس سنوي إلى نمو صافي إيرادات الفائدة والائتمانات والعمولات وإيرادات التعامل بالعملة الأجنبية والإيرادات الأخرى من غير الفوائد.

وبلغت الإيرادات التشغيلية للربع الثالث المنتهي في سبتمبر 2019 ما قيمته 220.9 مليون دينار كويتي، حيث تراجع مقارنة بالربع الثاني من العام 2019 والتي بلغت 226.3 مليون دينار كويتي، إلا أنها ظلت مرتفعة بنسبة 0.6 في المائة مقارنة بأداء الربع المماثل من العام الماضي.

وسأطرق لاحقاً إلى الدوافع الرئيسية وراء حركة الدخل والهوامش والتكاليف عند تغطية الرسوم البيانية اللاحقة.

ويمكنكم رؤية مصادر الإيرادات التشغيلية في أسفل شريحة العرض الأولى من الجهة اليمنى. حيث ساهم صافي إيرادات الفوائد بنسبة 77 في المائة من إجمالي الإيرادات التشغيلية في حين كان نصيب إيرادات غير الفوائد 23 في المائة، وذلك مقابل 78 في المائة و22 في المائة خلال نفس الفترة من العام الماضي .

ننتقل الآن إلى الرسم البياني الثاني.

سوف اتطرق الآن إلى أداء إيرادات الفوائد خلال العام ودوافع النمو المحركة لهذا الأداء .

حيث بلغ صافي إيرادات الفوائد 517.0 مليون دينار كويتي في فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2019 مقابل 515.0 مليون دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام السابق، حيث في الوقت الذي استفاد صافي دخل الفوائد من النمو القوي في أحجام القروض والاستثمارات، إلا أن الأداء تأثر سلباً بتراجع صافي هامش الفائدة.

وبالنسبة للربع الثالث المنتهي في سبتمبر 2019، نلاحظ أن صافي إيرادات الفوائد قد بلغ 172.6 مليون دينار كويتي بما يتماشى مع مستويات الربع السابق وان كان أقل من مستويات الربع الثالث من العام 2018 .

وبلغت الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد 26.7 مليار دينار كويتي في المتوسط خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2019، بزيادة 4.6 في المائة على أساس سنوي. ويعكس هذا النمو في الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد نمواً قوياً في الائتمان والمحافظ الاستثمارية، وسوف أتطرق لذلك لاحقاً بمزيد من التفاصيل.

إلا أننا واجهنا تراجعاً في صافي هامش الفائدة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، وهو الأمر الذي يعزى جزئياً إلى تأثير توقيت رفع سعر الخصم المحلي في الربع الأول من العام 2018 على أداء الفترة المقارنة، حيث تحسنت الهوامش لدينا بوتيرة سريعة نسبياً نتيجة إعادة تسعير القروض القائمة وقت قرار رفع الفائدة فيما يبقى تأثير ارتفاع تكاليف التمويل لأجل أطول.

وبالنظر إلى الجانب الأيسر في أسفل هذه الشريحة نلاحظ أن متوسط صافي هامش الفائدة قد بلغ ما نسبته 2.59 في المائة في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي مقابل 2.70 في المائة في التسعة أشهر الأولى من العام 2018.

وبلغت تكاليف التمويل للمجموعة 2.15 في المائة في المتوسط خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي مقابل 1.64 في المائة في الفترة المماثلة من العام الماضي .
وبلغ العائد 4.50 في المائة مقابل 4.17 في المائة في الفترة المقابلة من العام 2018 .

وفي الجانب الأيمن في أسفل شريحة العرض نتعرف على المكونات الرئيسية التي ساهمت في تراجع صافي هامش الفائدة بمعدل 11 نقطة أساس، من 2.70 في المائة في التسعة أشهر الأولى من العام 2018 لتصل إلى 2.59 في المائة في التسعة أشهر الأولى من العام 2019. وتأثر صافي هامش الفائدة بشكل إيجابي بواقع 33 نقطة أساس بفضل الأداء المشترك لحركة محفظة القروض والموجودات الأخرى، في حين أثر ارتفاع تكلفة الودائع سلباً على صافي هامش الفائدة في حدود 44 نقطة أساس.

ننتقل الآن إلى الرسم البياني الثالث.

وسنستعرض الآن كيفية أداء إيرادات غير الفوائد خلال العام .

بلغت إيرادات غير الفوائد 155.8 مليون دينار كويتي في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019، بنمو بلغت نسبته 6.1 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي .

ويتكون إجمالي إيرادات غير الفوائد البالغ قيمته 155.8 مليون دينار كويتي من الاتعاب والعمولات بقيمة 116.8 مليون دينار كويتي وصافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية بقيمة 31.0 مليون دينار كويتي بالإضافة إلى 7.9 مليون دينار كويتي من الإيرادات الأخرى من غير الفوائد.

علماً بأن إيرادات الاتعاب والعمولات قد ارتفعت بنسبة 2.1 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

وبالنسبة للربع الثالث من العام 2019، بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد 48.3 مليون دينار كويتي بتراجع هامشي مقارنة بالربع الثاني من العام 2019 نتيجة لتراجع إيرادات الاتعاب والعمولات، علماً بأن الربع الثاني تميز بأدائه القوي، هذا إلى جانب تقلبات التقييم السلبية التي أثرت على أداء إيرادات الاستثمارات والتعامل بالعملات .

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي إيرادات غير الفوائد بنسبة 16.7 في المائة مقارنة بأداء الربع الثالث من العام الماضي .

كما أود أن أذكر هنا أن مصادر الأتعاب والرسوم ما زالت تحتفظ بتوزيع جيد عبر العديد من الأنشطة والقطاعات المتنوعة والمناطق الجغرافية المختلفة. حيث ساهمت أنشطتنا المختلفة بما في ذلك الإقراض وبطاقات الائتمان والتمويل التجاري وإدارة الأصول والوساطة في توفير إيرادات أتعاب قوية على خلفية الأداء التشغيلي المميز.

وكما اعتدنا دائماً، فإن الجزء الأكبر من إيرادات غير الفوائد جاء من الأنشطة المصرفية الرئيسية، حيث يعد صافي الاتعاب والعمولات وصافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية من المصادر الرئيسية لإيرادات غير الفوائد. ولا تزال الأرباح المتعلقة بالتداولات والاستثمارات ضئيلة للغاية، حيث ساهمت بنسبة 1 في المائة فقط من إجمالي الإيرادات.

بالانتقال إلى أداء مصروفات التشغيل، نجد ان اجمالي مصروفات التشغيل في التسعة أشهر الأولى من العام 2019 قد بلغ 221.8 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنسبة 9.8 في المائة عن الفترة المماثلة من العام الماضي.

وكان هناك عدد من العوامل التي ساهمت في زيادة التكاليف، ويسعدني ان اتطرق إليها بالمزيد من التفاصيل.

أحد تلك الأسباب يعود إلى الزيادات الانتقائية في الاستثمارات في عدد من أنشطتنا والمناطق الجغرافية التي نعمل بها. حيث بدأنا عمليات جديدة لإدارة الثروات في السعودية بنهاية العام الماضي، كما قمنا أيضاً بتوسيع تواجدنا من خلال زيادة عدد فروعنا هناك. بالإضافة إلى أننا نواصل المضي قدماً في توسيع نطاق عملياتنا المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان وعملياتنا في بنك الكويت الوطني - مصر.

كما تكبدنا أيضاً تكاليف منذ بداية العام تتعلق بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي نتيجة لتحويل فرعنا السابق في فرنسا إلى شركة تابعة كاملة للمجموعة كوسيلة لحماية استمرارية العمل بعد انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي. وتعتبر بعض منها تكاليف استثنائية غير متكررة، بينما هناك البعض الآخر الذي سيتكرر وفقاً لما تقتضيه ظروف تواجدنا في تلك الدولة .

وبالإضافة إلى المضي قدماً في الأعمال المعتادة للبنك، فإننا بالطبع ما زلنا ملتزمين بالمحافظة على ضخ استثمارات مناسبة في أنشطة التشغيل التي تساهم في تعزيز النمو المستقبلي طويل الأجل والمستدام للمجموعة.

حيث استكملنا متابعة برنامجنا المستمر للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتحديث استراتيجتنا للتحويل الرقمي للمجموعة. حيث لا يخفى على أحد ان النموذج المصرفي العالمي يواجه تحديات شديدة، ليس أقلها التغييرات الرقمية من الجهات الفاعلة في هذا المجال، بل وأيضاً من قطاع التكنولوجيا المالية Fintech سريع التطور. لذلك يجب أن نستجيب بشكل مناسب لمثل تلك التحديات وهو الأمر الذي يتطلب مزيد من الاستثمارات.

وبهذا الصدد، ضخت المجموعة استثمارات هائلة في النواحي التالية: (1) التطوير والتطبيق الانتقائي لأحدث حلول التقنية التمكينية (2) تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (3) ضمان مرونة وقدرات الأمن السيبراني عند أعلى المستويات .

حيث نركز على توجيه الاستثمارات بالتساوي نحو التقنيات التي تعمل على تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وكذلك التقنيات التي تعمل على تحسين الكفاءة والفعالية على المدى الطويل لعمليات مكاتب الدعم والمساندة. وفي هذا الصدد، نعمل على الاستثمار بكثافة في التشغيل الآلي بواسطة تقنية "الروبوت المصرفي" والتركيز

على تحسين مستويات الكفاءة وخدمة العملاء، والريادة على صعيد توفير الوقت و التكاليف .

كما قمنا مؤخراً بتعزيز نطاق الوظائف التنفيذية للبنك من خلال تعيين عدد من القياديين في مجموعة تكنولوجيا المعلومات. ويصاحب ذلك الالتزام ضخ الاستثمارات اللازمة لتدبير الموارد المطلوبة لدفع جدول أعمال الأنشطة الرقمية التي تم تحديدها بدقة.

وفي إطار تطرقنا لموضوع تكنولوجيا المعلومات، أود أن أشير إلى اننا قمنا بإنشاء مركز البيانات الجديد للمجموعة في مدينة الكويت، وهو مصمم وفقاً لأحدث معايير الأمان وأعلى المستويات العالمية وحاصل على الترخيص من المستوى الثالث.

وبمواصلة التحدث عن موضوع التكاليف، دخل المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS16 حيز التطبيق في الأول من يناير من العام الحالي، ويؤثر هذا المعيار على المعالجة المحاسبية لعقود التأجير. حيث يتطلب هذا المعيار من الجهات المختلفة الاعتراف بعقود الإيجار في الميزانية العمومية بالمبالغ المستحقة أو من خلال تقدير قيمة استخدام الأصل العقاري وفقاً لمدة عقد الإيجار، إلى جانب المطالبات المالية المتعلقة بقيمة دفعات الإيجار في المستقبل.

ويتمثل أبرز تأثير لهذا المعيار الجديد على بيان قائمة الدخل للمجموعة في إقرار مصروفات الاهلاك وتكلفة الفوائد المرتبطة بالإيجارات ذات الصلة بدلاً من إدراج نفقات الإيجار في المصاريف الإدارية الأخرى. وتمثل التأثير الجوهري في زيادة الاستهلاك وخفض النفقات الإدارية الأخرى بما يقارب 6.9 مليون دينار كويتي، وبالتالي إعادة التصنيف بين فئات النفقات المختلفة.

ولنختتم موضوع التكاليف، يمكنني القول إنه في حين أن نسبة التكاليف إلى الدخل التي بلغت 33.0 في المائة قد شهدت ارتفاعاً هامشياً في الأونة الأخيرة استجابةً لمختلف برامج التكاليف والاستثمارات إلا انها تضيف قيمة ومرونة لأعمال المجموعة على المدى البعيد، لذا ما زلنا نشعر بالرضا عن تلك النسبة التي تعد منخفضة للغاية وفقاً للمعايير الدولية للقطاع .

وننتقل الآن إلى المخصصات وخسائر انخفاض القيمة .

بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة عن فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2019 ما قيمته 104.7 مليون دينار كويتي مقابل 145.4 مليون دينار كويتي خلال نفس الفترة في العام الماضي. ويلاحظ انه من ضمن ذلك المبلغ، هناك 8.5 مليون دينار كويتي متعلقة بمخصص خسائر انخفاض القيمة لأحدى الشركات الزميلة.

وقد بلغت مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 37.5 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام 2019 مقابل 35.7 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام 2019، ومقابل 51.5 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام 2018 .

وبلغ مخصص خسائر الائتمان كنسبة من الفائض التشغيلي للمجموعة 22.5 في المائة في التسعة أشهر الأولى من العام 2019، فيما يعد أدنى بكثير من مستويات العام الماضي وهو الأمر الذي يعد من التطورات الجيدة جداً لأعمال المجموعة .

وسوف اقتنص هذه الفرصة لأعيد التذكير مرة أخرى بتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بضرورة احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كقيمة الأكثر ارتفاعاً ما بين طريقة احتسابها وفقاً للمعيار الدولي لأعداد التقارير المالية IFRS9 أو احتساب المخصصات بناءً على توجيهات واحكام بنك الكويت المركزي الصادرة بهذا الخصوص، ايهما أعلى.

ونظراً لأن الوضع الثاني ينطبق علينا، لذا قمنا باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالموجودات المالية غير الائتمانية فقط والتي لم يكن لها تأثير يذكر خلال الفترة المالية الحالية.

وننتقل الآن إلى الرسم البياني الرابع.

وأود الآن العودة مجدداً إلى موضوع تنوع إيرادات المجموعة.

يتميز بنك الكويت الوطني بوضع فريد من حيث اتساع انتشاره الجغرافي، هذا إلى جانب قدرته على ممارسة الأنشطة المصرفية على الجانبين التقليدي والإسلامي، ويمنحنا هذا التنوع درجة عالية من المرونة لأرباح المجموعة ويوفر ما نعتبره ميزة تنافسية ممتازة.

وكما أسلفنا الذكر، قمنا بتأسيس شركة جديدة لإدارة الثروات تخضع لرقابة هيئة السوق المالية السعودية في أواخر العام الماضي، كما قمنا أيضاً بافتتاح فرعين إضافيين للخدمات المصرفية في المملكة. وتعتبر تلك إحدى الخطوات الهامة التي ترسخ تواجد وانتشار بنك الكويت الوطني في ثلاث مدن سعودية رئيسية وهي جدة والرياض والخبر.

وقمنا مؤخراً بتعزيز قدراتنا على صعيد الخدمات المصرفية الخاصة من خلال إنشاء هيكل مصرفي شامل على مستوى المجموعة تتمثل مهمته في تنمية وتنسيق أعمالنا المصرفية الخاصة عبر شبكتنا الدولية.

وكما ذكرنا آنفاً، لم تنجو المجموعة من تبعات المشاكل والتكاليف المتعلقة بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي. وفي إطار سعينا لحماية تواجد أعمالنا في أوروبا على أفضل وجه، قمنا بتحويل أنشطة الفرع الفرنسي لبنك الكويت الوطني (إنترناشيونال)

(بي.إل.سي) إلى بنك الكويت الوطني – فرنسا ش.م، كشركة تابعة مملوكة بالكامل من قبل مجموعة بنك الكويت الوطني.

وبالعودة مجدداً للرسم البياني، نجد أن الهدف منه توضيح تأثير استراتيجية التنوع على الأداء المالي للمجموعة.

وسوف نغطي أولاً التنوع الجغرافي.

بلغت الإيرادات التشغيلية للعمليات الخارجية لبنك الكويت الوطني 164.4 مليون دينار كويتي بنمو بلغت نسبته 5.8 في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. بينما تراجع مساهمة العمليات الدولية في صافي أرباح المجموعة بنسبة 3.3 في المائة مقارنة بمستويات مساهمتها لنفس الفترة من العام الماضي وذلك نظراً لتزايد تكاليف الاستثمارات والمصاريف المتعلقة بعملياتنا الخارجية كما أسلفنا الذكر .

ونلاحظ من خلال النظر إلى الرسم البياني دائري الشكل على الجانب الأيمن في أعلى الشاشة أن مساهمة العمليات الخارجية في الإيرادات التشغيلية للمجموعة قد ارتفعت هامشياً إلى 24 في المائة مقابل 23 في المائة لنفس الفترة من العام الماضي.

أما بالنسبة لمساهمة عملياتنا الخارجية في صافي أرباح المجموعة فقد تراجع إلى 28 في المائة مقابل 32 في المائة العام الماضي، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تراجع تكلفة المخاطر لعملياتنا في الكويت.

وتمتد حالياً عمليات المجموعة في 14 دولة خارج الكويت بما في ذلك بالطبع مصر، حيث تمت زيادة عدد أفرع البنك في مصر خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري من 48 إلى 50 فرعاً .

أما على صعيد الأنشطة المصرفية الإسلامية للمجموعة، يواصل بنك بوبيان الذراع الإسلامي للمجموعة، تحقيق أداءً ممتازاً، حيث تمكن من تحقيق أرباح بلغت قيمتها 45.2 مليون دينار كويتي في التسعة أشهر الأولى من العام 2019 مقابل 40.3 مليون دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام الماضي، بنمو بلغت نسبته 12.2 في المائة على أساس سنوي .

واخيراً بالنظر إلى الرسم البياني نلاحظ تركيز 47 في المائة من موجودات المجموعة في الأنشطة المصرفية التقليدية داخل الكويت، و 36 في المائة في العمليات الخارجية، و 17 في المائة في بنك بوبيان .

ننتقل الآن إلى الرسم البياني الخامس.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة التغيرات المتعلقة بحجم أهم الأعمال الرئيسية خلال الفترة المالية الحالية.

بلغ إجمالي الموجودات 28.9 مليار دينار كويتي بنهاية سبتمبر، أي بنمو بلغت نسبته 6.6 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي فيما يعزى للنمو الهائل الذي شهدته أنشطة الإقراض والاستثمارات .

وارتفع إجمالي القروض إلى 16.4 مليار دينار كويتي بنمو قدره 1 مليار دينار كويتي خلال فترة الاثنا عشر شهراً المنتهية في سبتمبر 2019 بما يمثل نمواً قوياً بنسبة 6.2 في المائة على أساس سنوي .

ووقع الجزء الأكبر من نمو القروض على مدار فترة الاثنا عشر شهراً المنتهية في سبتمبر 2019 خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام الجاري. حيث سجلت محفظة القروض نمواً بنسبة 5.5 في المائة منذ نهاية العام 2018.

من جهة أخرى، بلغت ودائع العملاء 15.8 مليار دينار كويتي بنمو بلغت نسبته 12.2 في المائة على أساس سنوي مقارنة بسبتمبر 2018، كما ارتفعت بنسبة 9.7 خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019، وأود أن أشير هنا بهدف التوضيح أن ودائع العملاء الواردة هنا لا تشمل ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، بما يتماشى مع أسلوب عرض ودائع العملاء في البيانات المالية المعلنة للمجموعة.

ومن أهم النقاط التي نود عرضها هنا اننا مازلنا نواصل تسجيل حركة جيدة على صعيد المزيج التمويلي العام للمجموعة. حيث شهدنا نمواً قوياً في الودائع الرئيسية للمجموعة، وأود أن أشير على وجه الخصوص إلى النمو الممتاز للودائع المصرفية للأفراد على الصعيدين الإسلامي والتقليدي، بما يؤهلنا الحد من الاعتماد بشكل كبير على الودائع ذات الطبيعة المؤسسية.

ويعكس النمو المطرد في ودائع الأفراد التركيز على هذا الجانب من أعمالنا في الآونة الأخيرة من خلال الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني وثقة العملاء وقوة تصنيفه الائتماني.

وبالنسبة لمزيج التمويل بصفة عامة، نرى على الجانب الأيمن في أسفل الرسم البياني ان ودائع العملاء تشكل حالياً 65 في المائة من مزيج تمويل المجموعة، والذي يعد مرتفعاً إلى حد ما عن الفترات السابقة .

وصلنا إلى شريحة العرض قبل الأخيرة.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية على بعض المعايير ومقاييس الأداء الرئيسية.

حيث بلغ معدل العائد على متوسط حقوق الملكية لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019 ما نسبته 12.6 في المائة مقابل 11.9 في المائة في الفترة المماثلة من العام الماضي و12.0 في المائة للعام 2018 بأكمله .

في حين بلغ العائد على متوسط اجمالي الموجودات 1.45 في المائة مقابل 1.36 في المائة في نفس الفترة من العام الماضي و1.38 في المائة للعام 2018 بأكمله .

وبلغ معدل كفاية رأس المال بنهاية سبتمبر 2019 ما نسبته 15.8 في المائة مقابل 17.2 في المائة بنهاية ديسمبر 2018، علماً بان إيرادات السنة الحالية لم يتم اخذها في الاعتبار عند احتساب نسبة الفترة المالية المرحلية. كما تعكس معدلات سبتمبر أيضاً تأثير الترحيح الوزني للمخاطر وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق باحتساب بعض المطالبات على الشركات السيادية ومؤسسات القطاع العام.

ويبلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى 13.9 في المائة في حين تصل نسبة كفاية رأس المال الأساسي الشريحة 1 - حقوق المساهمين إلى 12.6 في المائة كما بنهاية سبتمبر 2019.

أما فيما يتعلق بنسب جودة الأصول، نجد ان نسبة القروض المتعثرة قد بلغت 1.37 في المائة بنهاية سبتمبر في حين بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 227.4 في المائة، عند مستويات متقاربة من الفترات السابقة، والتي تمثل مستويات مريحة جداً .

قبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أعلق على توقعاتنا للعام 2019 .

بصفة عامة، نتوقع استمرار الزخم والاتجاهات التي شهدناها حتى الآن هذا العام.

وعلى وجه التحديد، فيما يتعلق بنمو القروض، نلاحظ ان نمو القروض في الأشهر التسعة المنتهية في سبتمبر 2019 قد ارتفع بنسبة 5.5 في المائة بالمقارنة بنهاية العام الماضي. ونتوقع أن نشهد المزيد من النمو المتوسط إلى المرتفع في خانة الأحاد عن فترة الاثني عشر شهراً .

بلغ متوسط صافي هامش الفائدة الصافي 2.59 في المائة كما في التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2019. وفي إطار توقعات خفض أسعار الفائدة الدولية والآثار المرتقبة على أسعار الفائدة المحلية خلال الفترة المقبلة، نتوقع استمرار تعرض الهوامش للمزيد من الضغوط. يضاف إلى ذلك المنافسة المستمرة على صعيد التسعير، لذا فانه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى التأثير سلباً على الهوامش.

أما فيما يتعلق بنسبة التكلفة إلى الدخل، والتي بلغت في المتوسط 33.0 في المائة خلال التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2019، نتوقع أن تظل هذه النسبة قريبة من المستويات

الحالية مع ملاحظة ضغط تصاعدي طفيف بسبب التكاليف المرتبطة بجدول أعمالنا المتعلق بالتطوير والتوسع الرقمي الانتقائي.

وانخفضت تكلفة المخاطر مقارنة بالفترات السابقة إلى 82 نقطة أساس في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، ونفترض حالياً استقرار ذلك المعدل في نفس النطاق أو قريباً من ذلك للعام بأكمله.

من هذا المنطلق، فإنه عند تجميع كافة العوامل ذات الصلة مع افتراض منطقية ما سبق، فإنه من المتوقع أن يستقر معدل نمو الأرباح للعام بأكمله عند نفس المستويات المعلنة حالياً.

وبهذا أصل إلى نهاية الاستعراض الذي أقدمه لكم .

وقبل أن ننتقل إلى أمير مرة أخرى، يسعدني ان أوجز ما قدمته لكم بتعبيري عن رضانا التام عن النتائج التي حققناها خلال تلك الفترة من العام الجاري. حيث استمر النمو القوي والمستدام لأنشطة الأعمال في كافة القطاعات وعلى مستوى جميع أنحاء المجموعة، وإن كان ذلك في ظروف تتسم بتغيير أسعار الفائدة والمنافسة الشديدة بما أدى إلى الضغط على الهوامش.

وفي ظل تلك الخلفية، تم تسجيل معدلات نمو منخفضة على صعيد الإيرادات. إلا انه على الرغم من ذلك، يعكس بيان الدخل أيضاً التكلفة الناجمة عن استراتيجيتنا الاستثمارية وتوجهنا المستقبلي وهو الأمر الذي تطرقت إليه سابقاً. كما تواصل المجموعة إستراتيجية الاستثمار في موظفيها وفي التقنيات الناشئة بشكل انتقائي لترسيخ انتشارها الجغرافي بهدف الحفاظ على مكانة البنك الريادية ونموه المستقبلي .

ومن جانب آخر، يعد تراجع المخصصات من اهم العوامل الإيجابية. وكالعادة، من الأمور الداعية للاطمئنان ان نشهد دائماً ثمرة تنوع مصادر الأرباح بما يدعم أداء المجموعة بشكل عام.

وبالنظر إلى المستقبل، نأمل أن يستمر الزخم الذي شهدناه بغض النظر عن التحديات والشكوك المحيطة ببيئة الأعمال.

شكراً لكم على وقتكم الثمين .

وننتقل الان مرة أخرى إلى أمير.

أمير حنا:

شكراً لك جيم. واشكركم جميعاً على حسن الاستماع.

سنوقف لدقيقة حتى تصلنا الأسئلة ثم سنبدأ مباشرة في الرد عليها تباعاً.

وصلنا عدد من الأسئلة وسوف نبدأ في الرد عليها.

السؤال الأول يدور حول ضعف إيرادات غير الفوائد وما مدى التأثيرات الموسمية على هذا البند، كما يطلب أيضاً توضيح أسباب استمرار ارتفاع التكاليف التشغيلية.

لقد قمنا بتغطية معظم تفاصيل تلك النقطة وسأترك المجال لجيم ليضيف بعض النقاط في هذا الخصوص.

جيم ميرفي:

فيما يتعلق بإيرادات الاتعاب، أعتقد أننا شهدنا أداءً جيداً عن فترة التسعة أشهر. مسجلاً نمواً بنسبة 2.1 في المائة مقارنة بأداء العام الماضي. وعليكم أن تضعوا في الاعتبار تحسن وتيرة أنشطة الأعمال مؤخراً.

كما سجلنا أداءً ممتازاً العام الماضي وأعتقد أن ادائنا هذا العام يعتبر جيداً للغاية كامتداد لأداء العام الماضي.

وضمن إيرادات غير الفوائد، تعتبر الرسوم والعمولات هي المحرك الرئيسي وهذا هو العنصر الذي نركز عليه في أعمالنا، وذلك من خلال أنشطة بطاقات الائتمان، أنشطة إدارة الأصول، التمويل التجاري، وأعتقد أننا ذكرنا أعمال الوساطة المالية، كل تلك الأنشطة تعمل بشكل جيد وتتميز بمستويات مرتفعة من النشاط والزخم.

كماؤكد ان إيرادات الرسوم قد حققت أداءً قوياً وأن إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية ارتفعت بنسبة 6 في المائة مقارنة بالعام الماضي. وأعتقد أن ذلك يعد انعكاساً للأداء القوي.

أما على صعيد التكاليف، أعتقد أنني تناولت هذا الموضوع في معرض حديثي. فنحن نستثمر في أنشطة أعمالنا، حيث قمنا بإضافة فرعين جديدين لفروعنا الخارجية بما أدى إلى توسيع بصمتنا الجغرافية. كما نواصل الاستثمار بكثافة في مجال تكنولوجيا المعلومات. وأصدقكم القول إنني لا أعتقد أن المسألة تتعلق بالتكاليف بقدر ما هي مسألة استثمار. لذا فإنه يتوجب علينا الانفاق اليوم لحماية مصالح البنك في المستقبل.

كما أعرب عن ارتياحي بشأن الأداء الجيد للإيرادات من غير الفائدة، أما فيما يتعلق بالتكاليف، فإنها تحت السيطرة وتتعامل معها بحكمة وحصافة.

لقد طُلب منّا التحدث عن توجهات صافي هامش الفائدة.

بدأ صافي هامش الفائدة يتقلص، وبالنظر للاتجاهات الذي شهدناها خلال الفترات المالية المختلفة من العام الحالي، نلاحظ التراجع التدريجي لـصافي هامش الفائدة. وفي حال إتباع بنك الكويت

المركزي لخطى الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة خلال الشهر أو الشهرين المقبلين. فستؤثر تلك الخطوة علينا بتقليص صافي هامش الفائدة، كما سيؤثر ذلك على صافي إيرادات الفائدة بحوالي 10 مليون دينار كويتي لكل 25 نقطة أساس يتم خفضها من سعر الخصم.

لذا فانه ما بين المنافسة الشديدة على جانبي الميزانية العمومية فيما يتعلق بالتسعير، وخفض معدلات التسعير القياسية، سيستمر تراجع ذلك المعدل.

أمير حنا:

وصلت بعض الأسئلة فيما يتعلق بتعميمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بتغيير أوزان المخاطر ومدى تأثير ذلك على معدل كفاية رأس المال؟

تفضل جيم.

جيم ميرفي:

وضع البنك المركزي بعض الإرشادات الجديدة المرتبطة بأوزان المخاطر يتعلق بعضها بأوزان المخاطر المرتبطة بالتعرض للأصول السيادية في مؤسسات القطاع العام. وقد تم رفع أوزان المخاطر عن ذي قبل وكنا سابقاً نتمتع بوزن أكثر أفضلية للمخاطر المرتبطة بتلك النوعية من التعرض حتى الآن.

ودخل هذا التغيير حيز التنفيذ بدءاً من سبتمبر وكان له تأثيراً سلبياً بالطبع على تلك النسبة علماً بأن الأرباح المرحلية لا تدخل في الحسابات حتى نهاية العام المالي. وبصفة رئيسية، يتم احتساب كلا العاملين معاً بما يعطي انطباعاً بتراجع نسبة كفاية رأس المال.

أمير حنا:

هناك سؤال حول التوجهات المستقبلية، إلا أننا قمنا بتغطية تلك النقطة بالكامل من خلال شرائح الاستعراض. علماً بأن كافة التفاصيل التي تناولناها ضمن الاستعراض التقديمي متاحة على موقعنا الإلكتروني.

تلك هي اغلبية الأسئلة التي وردت إلينا حتى الآن، سننتظر دقيقة أخرى للحصول على المزيد من الأسئلة.

لدينا سؤال حول وضع الاقتصادي الكلي وما هي الآفاق التي نتوقعها بالنسبة للكويت في العام 2019 والسنوات التالية.

بصفة عامة، نبقى على نفس النظرة المستقبلية دون تغيير، حيث من المقرر استمرار الإنفاق الرأسمالي. وكما ذكرنا في ملاحظتنا الافتتاحية، شهدنا تباطؤ وتيرة اسناد المشاريع خلال العام، إلا انه هناك عدداً هائلاً من المشاريع في مرحلة الطرح.

ونتوقع اسناد مشاريع بقيمة تصل إلى حوالي 7 مليار دولار أمريكي خلال العام الحالي، إلا انه حالياً هناك مشاريع أخرى بقيمة تتراوح ما بين 3.5 إلى 4.0 مليار دينار كويتي قيد الاعداد في مرحلة الطرح، وترتبط تلك المشاريع بأعمال البنية التحتية الرئيسية. لذلك فإنه على الرغم من تذبذب وتيرة اسناد المشاريع، إلا اننا نتوقع أن تستمر بوتيرة قوية على المدى الطويل بما سينعكس ايجاباً على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة المتبقية من عامي 2019 و 2020.

لذا لم يطرأ أي تغيير على النظرة المستقبلية وهو الأمر الذي من شأنه تعزيز الأنشطة المصرفية في المستقبل .

سؤال آخر حول التمويل ومساهمة التمويل القائم على الدولار في ميزانيتنا العامة.

جيم ميرفي:

تتمثل النقطة الأهم هنا في أن حوالي نصف ميزانيتنا في الأغلب مقومة بعملات أخرى بخلاف الدينار الكويتي، أي بعملات أجنبية والجزء الأساسي منها يكون بالدولار.

ونربط هذه النقطة بسؤال آخر بخصوص انخفاض سعر الليبور. لا نقوم بإدارة مراكز مالية مكشوفة بالاعتماد على ذلك، لذا لا نتأثر بها وأرباحنا ليست حساسة تجاه حركات سعر الليبور بصفة عامة.

ما يهمنا هو كيف يستجيب بنك الكويت المركزي لتلك التحركات إذا قام الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة. حيث ان أسعار الفائدة المعيارية أو سعر الخصم يعد أكثر أهمية بالنسبة لنا وهذا هو العامل المتغير الذي يجب ان نقوم ببحثه وامعان النظر إليه من حيث تأثيره على الأرباح في المستقبل.

أمير حنا:

نظراً لضيق الوقت، نصل بذلك إلى ختام المؤتمر الهاتفي لهذا اليوم. إذا كان لديكم أي أسئلة للمتابعة كما قلت سابقاً، فالرجاء إرسالها إلى عنوان البريد الإلكتروني لوحدة علاقات المستثمرين وسوف نوافيكم بالرد على كافة استلتكم في أسرع وقت. وشكراً جزيلاً على حسن الاستماع.

عامل البدالة:

سيداتى وسادتى؁ نصل بذلك إلى نهاية مكالمة اليوم.
شكراً لمشاركتكم الكريمة. يمكنكم انهاء المكالمة الآن.